

مركز المنبر

للدراستات والتنمية المستدامة

ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT



موقع العراق في مؤشر المخاطر العالمي 2025

د. باسم علي خريسان

WORLD
ECONOMIC
FORUM

The Global Risks Report 2025 20th Edition

INSIGHT REPORT



عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقل، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقل، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا تهّم الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وإنما تعبر عن رأي كاتبها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

<https://www.almanbar.org>

info@almanbar.org



<https://t.me/manbarcenter>



[07816776709](tel:07816776709)

موقع العراق في مؤشر المخاطر العالمي 2025

أ.د. باسم علي خريسان

تُعد استبانة تصوّر المخاطر العالمية (Global Risks Perception Survey - GRPS) الأساس المعتمد في إعداد تقرير المخاطر العالمية (Global Risks Report) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي منذ قرابة عقدٍ، وتُشكّل المصدر الرئيس للبيانات الأصلية حول المخاطر العالمية كما يراها أصحاب المصلحة من مختلف القطاعات. في دورة (2024-2025)، جمعت الاستبانة رؤى وتحليلات من أكثر من (900) خبير يمثلون قطاعات متعددة تشمل الوسط الجامعي، قطاع الأعمال، الحكومات، الدولية، والمجتمع المدني. وقد تم جمع الردود خلال الفترة من 2 أيلول إلى 18 تشرين الأول 2024.

يُعرّف التقرير "الخطر العالمي" بأنه احتمال وقوع حدث أو ظرف ما، قد يؤدي عند حدوثه إلى تأثير سلبي كبير على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أو السكّان، أو الموارد الطبيعية. تتضمن التعريفات الدقيقة للمخاطر العالمية بثلاثة وثلاثين تعريف. أما مكونات الاستبانة فقد تضمنت أربع مكونات رئيسية:

1. مشهد المخاطر: طُلب من المشاركين تقييم شدة تأثير المخاطر العالمية المتوقعة عبر أفق زمني يمتد إلى سنة، وسنتين، وعشر سنوات، بهدف تحليل تطورها بمرور الوقت وتحديد مجالات القلق الرئيسة.

2. العواقب: تم استعراض نطاق الآثار المحتملة لظهور خطر عالمي، مع التركيز على التداخل بين المخاطر المختلفة واحتمالية تفاقم الأزمات بطريقة مركّبة.
 3. حوكمة المخاطر: تم تقييم الاستجابات والاستراتيجيات ذات الإمكانيات الأكبر في التصدي للمخاطر العالمية وتعزيز قدرة المجتمعات على مواجهتها.
 4. الآفاق المستقبلية: تم تحليل الاتجاهات المستقبلية للعوامل المؤثرة في مشهد المخاطر العالمية، في محاولة لرسم تصور استباقي لتطورها.
- يعتمد المؤشر أيضاً على استبانة الرأي التنفيذي (Executive Opinion Survey - EOS) التي ينفذها المنتدى الاقتصادي العالمي، والتي ترصد أبرز المخاطر التي يرى قادة الأعمال أنها تمثل التهديد الأكبر على المستوى الوطني خلال العامين المقبلين. وقد استُقيت البيانات من آراء أكثر من (11.000) قائد أعمال في (121) اقتصاداً حول العالم. يسهم دمج نتائج (استبانة تصوّر المخاطر العالمية مع استبانة الرأي التنفيذي) في تقديم صورة أكثر شمولاً، حيث تتيح هذه البيانات فهماً أعمق للاهتمامات والأولويات المحلية، وتكشف عن "نقاط ساخنة" محتملة وتجليات إقليمية للمخاطر العالمية. كذلك استُكمل تحليل البيانات الكمية بآراء نوعية من مجموعة واسعة من الخبراء، حيث شارك في هذه المرحلة (59) عامل في منصات المنتدى الاقتصادي العالمي، إضافة إلى (96) خبيراً من مجالات متنوعة تشمل الأكاديميا، والأعمال، والحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني. وقد جُمعت هذه الرؤى من خلال اجتماعات مجتمعية، ومقابلات فردية، وورش عمل موضوعية عُقدت بين نيسان وكانون الاول (2024). شملت قائمة المشاركين أعضاء مجلس استشاري لتقرير المخاطر

العالمية، ومجلس المستقبل العالمي للمخاطر المعقدة، ومجتمع مديري المخاطر التنفيذيين.

تناول تقرير المخاطر العالمية 2025 أبرز التحديات العالمية، بما في ذلك تلك المرتبطة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي.

يكشف التقرير عن عالم يترنح بين انتصارات التكنولوجيا ومخاطر عميقة. فالتكنولوجيا، بوصفها قوة هيكلية، "تمتلك القدرة على طمس الحدود بين الإنسان والتكنولوجيا" وتقديم تحديات جديدة وغير متوقعة بوتيرة سريعة. فقد كانت الأدوات التي نصنعها باستخدام الذكاء الاصطناعي تُرى في السابق كحلول فقط، لكنها باتت الآن تظهر كمصادر لأزمات غير متوقعة، لها تبعات تمتد عبر الصناعات والحكومات والمجتمعات. يصنّف التقرير هذه المخاطر ضمن أكثر القضايا طويلة الأمد أهميةً، مما يسلط الضوء على قلق متزايد بشأن قدرة البشرية على السيطرة على التقنيات التي تُعرّف هذا العصر. فكلما تسارعت وتيرة الابتكار، ازدادت تعقيدات آثاره غير المقصودة، من المعلومات المضللة إلى الانحياز الخوارزمي والتوسع المفرط في المراقبة. وتتطلب هذه المخاطر الملحة اهتماماً فورياً وإجراءات عاجلة. هذا التلاقي بين الفرص وعدم اليقين يشكّل نقطة تحوّل حاسمة. فالسؤال لم يعد ما إذا كان التقدم التكنولوجي سيشكل المستقبل، بل ما إذا كانت البشرية قادرة على توجيهه بمسؤولية في عالم بات يتسم بشكل متزايد بمخاطر مترابطة. فحجم الرهانات غير مسبوق، وخياراتنا اليوم ستتردد أصدائها لأجيال قادمة⁽¹⁾، مما يجعل التفاؤل عملة نادرة في المستقبل.

¹ – Beyond The Illusion – The Real Threat Of AI: WEF Global Risks Report 2025,

<https://www.forbes.com/sites/jasonsnyder/2025/01/19/beyond-the-illusionthe-real-threat-of-ai-wef-global-risks-report-2025/>.

يُظهر التقرير أن النظرة المستقبلية العالمية أصبحت أكثر انقساماً عبر المجالات الجيوسياسية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية.

يتوقع غالبية المشاركين (52%) في الاستبيان أن مستقبلاً عالمياً غير مستقر على المدى القصير (العامين المقبلين). وتزداد الصورة قتامة على مدى السنوات العشر القادمة، حيث يتوقع (62%) من المشاركين أوقاتاً عاصفة أو مضطربة. لقد ساهمت الأحداث المناخية القاسية داخل المملكة المتحدة البريطانية وحول العالم (مثل حرائق الغابات في لوس أنجلوس)، وتصاعد النزاعات، والاستقطاب السياسي، في تعزيز الشعور بعدم اليقين في الجوانب الأساسية من حياتنا. وهناك أيضاً تزايد في انعدام الثقة في قدرة الآليات المجتمعية الحالية والمؤسسات الحاكمة على مواجهة هذه التحديات والحد من تداعياتها.⁽²⁾

كذلك نجد ذات الرؤية حول مستقبل قلق للعالم يتسم بارتفاع نسبة المخاطر في تقرير (Global Security Barometer 2025)⁽³⁾ حيث تشير البيانات إلى أن متوسط مستوى الجاهزية الأمنية للبُنى التحتية الحيوية حول العالم لا يتجاوز (52.5 من 100)، وهو مؤشر على وجود فجوة كبيرة بين الحاجة إلى حماية فعالة وبين الواقع العملي في معظم الدول. يشمل التالي:

1- تفاوت إقليمي واضح

² – The Global Risks Report 2025, <https://www.iod.com/resources/global-business/the-global-risks-report-2025/>,

³ – يُعدّ تقرير "مؤشر الأمن العالمي 2025" (Global Security Barometer 2025) من أبرز الدراسات التي تقدم رؤية شاملة وعميقة حول مدى جاهزية الدول والمنشآت الحيوية في مواجهة التهديدات الأمنية المختلفة، والتي باتت تتطور بسرعة لتشمل التهديدات التقليدية والحديثة على حد سواء. ينطلق التقرير من تحليل آراء عدد واسع من خبراء الأمن والتنفيذيين في القطاع الخاص حول العالم، ويعتمد على مؤشرات كمية ونوعية لتقييم الجاهزية الأمنية على المستويات الوطنية والمؤسسية. تتزايد أهمية هذا التقرير في ظل التحولات الجذرية التي يشهدها العالم، خاصة في مجال الأمن السيبراني، والهجمات المختلطة التي تجمع بين العناصر الرقمية والفيزيائية، بالإضافة إلى استمرار خطر الإرهاب والتطرف العنيف:

https://cdn.prod.website-files.com/6631523d581889857fab799d/67eb20867caa9b7b961b00fe_GSB2025_lrF.pdf

يشير التقرير الى التفاوت الكبير بين المناطق، حيث تسجل دول أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ مستويات أفضل بكثير من الدول في أفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، التي تعاني من ضعف واضح في البنية التحتية الأمنية والثقافة الأمنية.

2- ثقافة الأمان وأثرها

يشير التقرير إلى أن ضعف الوعي الأمني، ونقص التدريب، وعدم وجود معايير واضحة، بالإضافة إلى قلة الشفافية والمساءلة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف الجاهزية الأمنية، حتى في الدول التي تمتلك موارد كافية.

3- الأمن السيبراني كأولوية

مع تصاعد الهجمات السيبرانية، يعتبر تعزيز الأمن الرقمي والتنسيق بين القطاعين العام والخاص من الأولويات التي يجب التركيز عليها، إذ أن العديد من المؤسسات لا تمتلك الخطط والأنظمة الكافية للتصدي لهذه التهديدات⁽⁴⁾. يُقيّم مؤشر المخاطر للعام 2025 المخاطر على ثلاثة أزمنة⁽⁵⁾:

. الأمد الفوري (عام 2025)

. الأمد القصير-إلى-المتوسط (حتى 2027)

⁴ – GLOBAL SECURITY BAROMETER 2025 Results of a survey of industry leaders and a blueprint for meeting security industry challenges and creating a safer world https://cdn.prod.websitefiles.com/6631523d581889857fab799d/67eb20867caa9b7b961b00fe_GSB2025_IrF .

⁵ – Global Risks Report 2025: Conflict, Environment and Disinformation Top Threats, https://www.weforum.org/press/2025/01/global-risks-report-2025-conflict-environment-and-disinformation-top-threats/?utm_source=chatgpt.com.

. الأمد الطويل (حتى عام 2035) ⁽⁶⁾.

أولاً- الأمد الفوري (عام 2025).

شمل الأمد الفوري كلاً من:

1- النزاع القائم بين الدول تم تحديده باعتباره الخطر الأكثر إلحاحًا لعام 2025 من قبل نحو (23 %) من المستجيبين.

2- المعلومات المضللة والخطأ.

تُعد من المخاطر الكبرى قصيرة الأجل، تؤثر على الثقة والحوكمة والانسجام المجتمعي.

3- مخاطر بيئية مثل: الطقس المتطرف

ثانياً: الأمد القصير-إلى-المتوسط (حتى 2027)

1- استمرار وتفاقم النزاعات والدخول في مواجهات جيوسياسية.

2- مخاطر مرتبطة بالتكنولوجيا، مثل تصنيع المحتوى المضلل بسبب قدرات الذكاء الاصطناعي وتوليد المعلومات الخاطئة على نطاق واسع، إضافة إلى استقطاب المجتمعات.

ثالثاً: الأمد الطويل (حتى 2035).

1- المخاطر البيئية تكتسب أولوية أكبر: خسارة التنوع البيولوجي، انهيار النظم الإيكولوجية، تغيّر المناخ، والتهديدات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

⁶ – Global Risks Report 2025: Conflict, Environment and Disinformation Top Threats, https://www.weforum.org/press/2025/01/global-risks-report-2025-conflict-environment-and-disinformation-top-threats/?utm_source=chatgpt.com.

2- تطور التكنولوجيا بسرعة، خصوصاً الذكاء الاصطناعي والابتكارات في التكنولوجيا الحيوية (Biotech)، قد يؤدي إلى نتائج سلبية إن لم تُدار بحذر وتشريع مضبوط.

3. ما علاقة المخاطر بـ أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في التقرير؟.

يمكن ربط الكثير من المخاطر بمسائل أخلاقية مهمة:

1- المعلومات المضللة والخطأ: تعكس الحاجة إلى الشفافية والمساءلة عند استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإعلام.

2- استقطاب المجتمعات: يشير إلى أن التكنولوجيا، سيما الذكاء الاصطناعي، يمكن أن تُستخدم لتعميق الانقسامات إن لم تُدار أخلاقياً.

3- التأثير طويل الأمد للتكنولوجيا الحيوية وتقنيات الجينات**:

تُطرح أسئلة شرعية وأخلاقية عن حدود التجريب، الصحة، المسؤولية، والمصالح العامة.

4- البيئة والتغير المناخي: الذكاء الاصطناعي قد يساعد ويؤدي في آن واحد. في التنبؤ والنمذجة مثلاً، لكنه أيضاً يستهلك موارد وله بصمات كربونية، ويجب تقييمه ضمن إطار قيم تحترم البيئة.

ثانياً: وضع العراق في تقرير المخاطر العالمية 2025:

موقع استراتيجي في قلب الأزمات.

يشير المؤشر بأن العراق يقع في موقع استراتيجي مهم يمثل قلب الأزمات الدولية، فالعراق، كدولة تمرّ بمزيج مُعقّد من التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية، يقع

في قلب هذا التغيّر. فبينما تستمر التوترات الداخلية والجماعات المسلحة وتدخلات القوى الإقليمية، فإن قدرته على إدخال تقنيات أمنية متقدمة وتحديث قدراته في مجال المراقبة والاستجابة للطوارئ تمثل أداة حيوية لخفض المخاطر.

من جهة أخرى، يعتمد الاقتصاد العراقي بدرجة كبيرة على البنى التحتية الحيوية (النفط، الكهرباء، المياه)، والتي تكون عرضة للهجمات والمخاطر التقنية، كما يُشير المؤشر ان الشركات العالمية تُدرك أن المخاطر الفيزيائية والرقمية متداخلة، وأن التأخر في تحديث الأنظمة الأمنية والتعامل مع المخاطر التقنية والتشغيلية يمكن أن يكون له تأثير عالٍ على الاستقرار⁽⁷⁾. الأمر الذي يفرض على العراق العديد من التحديات التي يعيشها وسوف يواجهها مستقبلاً، وهي تشمل التالي:

أولاً: التحديات الأمنية والجيوسياسية

يُصنّف العراق في مؤشر "المخاطر العالمية 2025" كأحد البلدان الأكثر عرضةً للمخاطر الأمنية والجيوسياسية. حيث يواجه العراق تهديدات متعددة تشمل النزاعات المسلحة، الحروب بالوكالة، والاضطرابات السياسية، مما يجعله نقطة ارتكاز في صراعات إقليمية ودولية.

على سبيل المثال، شهد العراق سلسلة من الهجمات بالطائرات المسيّرة من قبل ميليشيات مدعومة من إيران، استهدفت منشآت نفطية ومطارات وقواعد عسكرية، مما يهدد استقرار البنية التحتية الحيوية للبلاد. بالإضافة إلى ذلك، بدأت القوات الأمريكية في تقليص وجودها العسكري في العراق، مما يثير تساؤلات حول مستقبل التعاون الأمني بين البلدين.

⁷ - World security report, <https://www.worldsecurityreport.com/>.

ثانياً: الأزمات البيئية والمناخية

يُعد العراق من أكثر الدول عرضةً للتغيرات المناخية، حيث يعاني من شح المياه، التصحر، وزيادة درجات الحرارة. تساهم هذه العوامل في تدهور الموارد الطبيعية، مما يؤثر سلباً على الأمن الغذائي والموارد المائية. على سبيل المثال، أدى توسّع صناعة النفط في مناطق الأهوار إلى استنزاف المياه، مما يهدد النظم البيئية المحلية.

ثالثاً: الضغوط الاقتصادية والمالية.

يعتمد العراق بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعله عرضةً لتقلبات أسعار النفط العالمية. في عام 2025، شهدت البلاد انخفاضاً في أسعار النفط، مما أدى إلى ضغوط مالية، وزيادة في العجز المالي. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد تحديات في تطوير القطاعات غير النفطية، مما يعيق التنوع الاقتصادي. ويشير المؤشر إلى أن العراق قد يشهد انكماشاً اقتصادياً طفيفاً، بسبب القيود المفروضة على إنتاج النفط، وانخفاض أسعار النفط، وبطء تطوير القطاعات غير النفطية، والبيئة التجارية الصعبة.

رابعاً: التحديات الإنسانية والحوكمة

يواجه العراق تحديات في مجال حقوق الإنسان، حيث تشير التقارير إلى استمرار الانتهاكات، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية، والقيود على حرية التعبير، والتمييز ضد الأقليات. تؤثر هذه التحديات على استقرار المجتمع وثقة المواطنين في المؤسسات الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تواجه البلاد تحديات في تقديم الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، مما يزيد من معاناة المواطنين⁽⁸⁾.

⁸ – Global Risks Report 2025: Conflict, Environment and Disinformation Top Threats, https://www.weforum.org/press/2025/01/global-risks-report-2025-conflict-environment-and-disinformation-top-threats/?utm_source=chatgpt.com

كذلك نجد ذات المخاطر قد ذكرها مؤشر (Global Security Barometer 2025) حيث يقع العراق ضمن الدول التي تواجه تحديات أمنية كبيرة ومتعددة الأبعاد، مما يؤثر على موقعه في مؤشر جاهزية الأمن العالمي الذي قدمه تقرير (Global Security Barometer 2025). وهي كالتالي:

1- التهديدات الأمنية التقليدية

لا يزال العراق يعاني من بقايا النزاعات المسلحة والإرهاب، إضافة إلى وجود جماعات مسلحة غير نظامية، وتوترات سياسية واجتماعية داخلية. وفق مؤشرات دولية، يبلغ مؤشر التهديد الأمني في العراق مستويات مرتفعة، رغم التحسن النسبي خلال السنوات الماضية.

2- ضعف البنى التحتية الحيوية الأمنية.

البنى التحتية الأمنية في العراق، مثل المنشآت الحكومية، شبكات الكهرباء، والموانئ والمطارات، تعاني من ضعف الحماية التقنية والفيزيائية، وضعف الاستثمارات في تحديث أنظمة الإنذار والمراقبة. كما تشهد بعض المناطق تراجعاً في جودة الخدمات الأمنية بسبب الفساد والتحديات الإدارية.

3- نقص في الثقافة الأمنية والوعي بالمخاطر.

يواجه العراق نقصاً واضحاً في الوعي الأمني داخل المؤسسات العامة والخاصة على حدٍ سواء. هذا النقص يعكس نفسه في ضعف برامج التدريب المستمر، غياب معايير مهنية واضحة للأمن، بالإضافة إلى نقص التشريعات المتخصصة في الأمن السيبراني وحماية البيانات.

4- الأمن السيبراني والتقنيات الحديثة.

تتعرض المؤسسات العراقية لهجمات سيبرانية متزايدة في ظل ضعف القدرات الفنية والتقنية، مما يعرّض بيانات المواطنين والبنى التحتية الحيوية للخطر. كما أن غياب الإطار القانوني والتنظيمي الفعّال يفاقم من حدة هذه المخاطر.

5- الجانب التنظيمي والتنسيقي.

هناك جهود حكومية متفرقة لتحسين الجاهزية الأمنية، لكنها تظل غير كافية، مع وجود قصور في التنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة، وضعف في تطبيق القوانين واللوائح، فضلاً عن قلة التعاون بين القطاع الأمني الخاص والعام⁽⁹⁾.

العراق في مفترق طرق

يُظهر مؤشر "المخاطر العالمية 2025" أن العراق يقف عند مفترق طرق حاسم. بينما يواجه تحديات كبيرة على الأصعدة الأمنية، البيئية، والاقتصادية، إلا أن لديه فرصاً للتحويل إذا ما تم تبني سياسات حكيمة تعزز من الاستقرار الداخلي، وتدعم التنمية المستدامة، وتعزز من التعاون الإقليمي والدولي

ثالثاً: توصيات لمواجهة المخاطر في العراق في 2025 وما بعدها.

أولاً: أمنياً

1. إصلاح مؤسسات الدولة والأمن

⁹ - https://cdn.prod.website-files.com/6631523d581889857fab799d/67eb20867caa9b7b961b00fe_GSB2025_lrF.pdf.

ينبغي التركيز على بناء مؤسسات أمنية خاضعة للمساءلة القانونية وتعزيز استقلاليتها ومهنيّتها، وهو ما أكدته منظمات دولية كضرورة للاستقرار طويل الأمد في العراق⁽¹⁰⁾.

2. دمج القوات المسلّحة ضمن إطار الدولة وتفعيل دور الشرطة المدنية.

إن إخضاع كافة التشكيلات المسلّحة لسلطة الدولة، وتعزيز دور الشرطة المدنية في حفظ الأمن الداخلي، يُعد أحد الشروط الأساسية لتحقيق سيادة القانون، وقد أُشير إلى ذلك بوضوح في تقارير تقييم حالة حقوق الإنسان في العراق⁽¹¹⁾.

3. استراتيجيات مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة بالتعاون مع المجتمع الدولي. العراق بحاجة إلى شراكات أمنية واستخباراتية عميقة لمكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود، من خلال تنسيق الجهود مع منظمات دولية ودول الجوار، وتطبيق برامج لإعادة تأهيل المقاتلين السابقين⁽¹²⁾.

4. تبني سياسات أمنية متكاملة تشمل الأمن السيبراني والتحوّل الرقمي.

باتت الهجمات السيبرانية تشكّل تهديداً حقيقياً للبنى التحتية الحيوية في العراق، ما يتطلب استثمارات كبيرة في الأمن السيبراني، تدريب الكوادر، وتعاون القطاعين العام والخاص، وهو ما يتوافق مع التوصيات الحديثة في الدراسات الأمنية⁽¹³⁾.

¹⁰ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>.

¹¹ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>.

¹² – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>.

¹³ – MENA Rights Group, “Report on the Iraqi High Commission for Human Rights, 2024,

ثانيًا: اقتصاديًا

1. سياسات اقتصادية فعّالة.

يتوجب على العراق تبني إصلاحات مالية تُحسّن كفاءة الإنفاق العام وتُقلل من الاعتماد على إيرادات النفط، مع ضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد العامة⁽¹⁴⁾.

2. تنويع مصادر الدخل الوطني وتقليل الاعتماد على النفط.

العراق بحاجة ماسة لتنويع اقتصاده عبر تطوير الزراعة والصناعة والخدمات، بما في ذلك دعم المشاريع الابتكارية والناشئة، وهي نقطة تتكرر في معظم تقارير تقييم الأداء الاقتصادي العراقي⁽¹⁵⁾.

3. جذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل بيئة الأعمال.

يتطلب الأمر إصلاحات تشريعية وإدارية لتحسين بيئة الأعمال، وتوفير ضمانات قانونية للمستثمرين، إضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل⁽¹⁶⁾.

ثالثًا: بيئيًا

1. تحسين إدارة الموارد المائية والري.

<https://www.menarights.org/en/documents/2024-report-iraqi-high-commission-human-rights>

¹⁴ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>

¹⁵ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>

¹⁶ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>

تواجه العراق أزمة مياه تتطلب حلولاً عاجلة تشمل تطوير تقنيات الري الحديثة وتخزين المياه، وهو ما أكدته دراسات علمية عن تأثيرات التغير المناخي على العراق (17).

2. دعم مشاريع الطاقة النظيفة لمواجهة التغيرات المناخية

يمكن للعراق أن يستفيد من الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، والمساهمة في خفض الانبعاثات الضارة، بما يتماشى مع التوجهات العالمية الحالية (18).

رابعاً: تعزيز حقوق الإنسان والحوكمة

1. ضمان حرية التعبير والمشاركة السياسية.

ينبغي تعديل التشريعات المقيّدة لحرية التعبير وضمان إجراء انتخابات نزيهة، وهو ما أكدته تقارير دولية كجزء أساسي من تعزيز الاستقرار والديمقراطية في العراق (19).

2. مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية

¹⁷ – Academic Study (2024)** – “The Affect of Some Meteorological Parameters on Particulate Matters Concentration Over Iraq*”<https://arxiv.org/abs/2402.10285>(<https://arxiv.org/abs/2402.10285>).

¹⁸ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>(<https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>)

¹⁹ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>, MENA Rights Group, “Report on the Iraqi High Commission for Human Rights, 2024,

<https://www.menarights.org/en/documents/2024-report-iraqi-high-commission-human-rights>(<https://www.menarights.org/en/documents/2024-report-iraqi-high-commission-human-rights>).

إنشاء أجهزة مستقلة لمكافحة الفساد، ونشر تقارير شفافة عن الموازنة العامة والعقود الحكومية، مطلب رئيسي ورد في تقارير حقوق الإنسان والحوكمة في العراق (20).

التوصيات استناداً تقرير Global Security Barometer 2025

استناداً إلى نتائج وتحليل تقرير (Global Security Barometer 2025) ، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تساهم في تعزيز الجاهزية الأمنية ورفع مستوى الحماية ضد التهديدات المتنوعة في العراق:

1. تحديث البنية التحتية الأمنية

الاستثمار في تطوير وحماية المنشآت الحيوية من خلال تحديث أنظمة المراقبة والإنذار المبكر، وتعزيز الحماية الفيزيائية والرقمية، وضمان صيانة دورية لتلك المنشآت.

2. تعزيز الأمن السيبراني

تأسيس مركز وطني للأمن السيبراني قادر على رصد ومواجهة الهجمات الرقمية، وتطوير مهارات الكوادر الوطنية في مجال الأمن الرقمي، إضافةً إلى إصدار تشريعات متقدمة تحكم حماية البيانات والخصوصية.

²⁰ – Human Rights Watch, Iraq: Reforms Needed to Entrench Stability, 2024, <https://www.hrw.org/news/2024/01/11/iraq-reforms-needed-entrench-stability>, MENA Rights Group, "Report on the Iraqi High Commission for Human Rights, 2024,

<https://www.menarights.org/en/documents/2024-report-iraqi-high-commission-human-rights>]

3. رفع مستوى الوعي الأمني والتدريب

تطبيق برامج تدريبية مستمرة ومتخصصة للقوات الأمنية والقطاع الخاص، تشمل الأمن التقليدي والحديث، وإدخال مفاهيم الحوكمة الأمنية وأمن المعلومات في المناهج التعليمية.

4. تحسين التنسيق المؤسسي

وضع آليات فعالة للتنسيق بين الجهات الأمنية المختلفة (الحكومية، الخاصة، الدولية)، وتوحيد الأدوار والمسؤوليات لضمان استجابة سريعة وفعالة لأي تهديد.

5. تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية

تحديث القوانين المتعلقة بالأمن، وحماية البيانات، ومكافحة الفساد، مع تعزيز آليات الرقابة والمساءلة لضمان تطبيق المعايير الأمنية بأعلى مستوى من الشفافية.

6. مكافحة الفساد وتعزيز الحوكمة

اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحة الفساد في الأجهزة الأمنية والإدارية، وتعزيز الشفافية والمساءلة لبناء ثقة الجمهور في مؤسسات الأمن.

7. تعزيز التعاون الدولي

الاستفادة من الخبرات الدولية في مجال الأمن وتبادل المعلومات مع الشركاء الإقليميين والدوليين، خصوصاً في مجال مكافحة الإرهاب والأمن السيبراني.
